المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

ملخص تنفيذي

مشروع استطلاع الرأي حول

أهم القضايا المجتمعية في ليبيا

ملخص تنفيذي:

مشروع استطلاع الرأي حول أهم القضايا المجتمعية في ليبيا

➢ نبذة عامة:

إن تقدم المجتمعات يقاس بمدى قدرتها على تشخيص مشكلاتها، وإيجاد الحلول الناجعة لها، والتمكن من تحديد المشكلات الأخطر والأولى بالمعالجة، ونظرا لما يمر به المجتمع الليبي من مرحلة حرجة نتيجة الاضطرابات والتوترات التي فرضتها حالة تفشي الأزمات والنزاعات المسلحة، وانعدام الأمن وتراجع الدولة عن أداء مهامها المنوطة بها. الأمر الذي أدى إلى اختلال في البناء الوظيفي للدولة وأثر سلباً على مختلف جوانب الحياة: الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، أخذ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي على عاتقه العمل على إشراك المواطنين في تحديد تلك المشكلات وترتيبها وفقاً لمدى خطورتها على الفرد والمجتمع؛ وذلك بتنفيذ استطلاع للرأي العام بهدف تحديد تلك المشكلات التي تلحق الضرر بالوطن والمواطن تمهيداً إلى تشخيصها وتوضيح أثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

حيث تم تناول الجوانب التي تهم المواطن الليبي والمتمثلة في:

- **القضايا الاجتماعية:** مثل الفقر، وغياب الأمن والاستقرار، وغياب العدالة الاجتماعية والتفكك الأسري والاجتماعي، وتدني الأخلاق والقيم الاجتماعية، وعمالة الأطفال، وارتفاع معدلات الجريمة، وتأخر سن الزواج، وانتشار ظاهرة التسول.
- **القضايا الاقتصادية:** كتفشي الفساد المالي والإداري، والتضخم، وغلاء الأسعار، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى الدخل، وغياب العدالة في توزيع الدخل والمرتبات، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وتهريب السلع المدعومة، وتدني مستوى سعر صرف الدينار الليبي. كذلك أزمة السيولة النقدية، وعدم دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- **القضايا السياسية:** كالتدخل الأجنبي في الشؤون الوطنية، وتفشي النزاعات السياسية، والصراع على المناصب السيادية، وما ترتب عليه من انقسام لمؤسسات الدولة، وعسكرة السلطة السياسية وتهميش الأحزاب، وتمديد المراحل الانتقالية، وتفشي الرشوة السياسية، وغياب الدستور، وضعف أداء وزارة الحكم المحلي.
- **القضايا التربوية والثقافية:** كضعف الارتباط بالهوية الوطنية، وتغلغل الثقافات الدخيلة، وتأثيرها السلبي على الهوية وعدم الاهتمام بالمواهب الإبداعية، وانتشار السلوكيات المشينة، وإهمال دور الفنون، وعدم تفعيل المراكز الثقافية، وضعف وسائل الإعلام، وضعف الاهتمام بالآثار والقطاع السياحي.

➢ أهداف المشروع:

تكمن أهداف المشروع في **هدف عام** وهو: تنفيذ استطلاع رأي عام لمعرفة الوضع الراهن وتحديد أهم القضايا التي تشغل الرأي العام سواء أكانت المعيشية، التعليم، الثقافة، النشاطات المجتمعية وكل ما يمس المواطن بشكل مباشر ويومي، من أجل تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

وتتفرع من هذا الهدف العام مجموعة من **الأهداف الفرعية** تتمثل في:

1. تقييم الواقع الحالي لأهم القضايا المجتمعية، وتحديد القضايا ذات الأولوية التي تهم المواطن.
2. إشراك المواطنين والدفع في اتجاه الحوار المجتمعي الفعال.
3. تفعيل دور استطلاعات الرأي العام في ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار إزاء القضايا المجتمعية.
4. صياغة تقرير يتضمن واقع القضايا المجتمعية مع اقتراح حلول ومعالجات تقلل من آثار تلك القضايا.

➢ شركاء المشروع:

- مجلس رئاسة الوزراء بصفته راعي للمشروع.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بصفته الجهة المنفذة للمشروع.
- وزارة الشؤون الاجتماعية وفروعها بصفتها داعم رئيسي للمشروع.
- مركز الدراسات الاجتماعية بصفته داعم فني.
- صندوق الضمان الاجتماعي بصفته داعم فني.
- الجامعات والمراكز البحثية بصفتها داعم فني.

➢ مخرجات المشروع:

نظراً لتفاقم المشـــكلات وتأثيراتها الظاهرة على المجتمع والتي أصـــبحت تمثل تحديا للحكومة والجهات المعنية، مما يحتم عليها الســـعي نحو التعرف على تلك المشـــكلات، كان لابد من طريقة للتعامل معها من خلال التصـدي لها بالدراسـة والبحث ومحاولة إيجاد الحلول المناسـبة لمواجهتها والحد منها، وكان لابد من اجراء مسح للتعرف على الرأي العام في الشارع الليبي لتحديد أهم المشاكل والقضايا التي تواجهه بشكل يومي، واستطلاع الرأي هو أول أنواع مسوح الرأي العام، ويهدف إلى التعرف السريع على الرأي العام حول قضية، أو قضايا معينة سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، وهو ليس هدفاً في حد ذاته بل هو أداة لجمع المعلومات حول مجتمع ما. ، كما يعتبر اســـتطلاع الرأي "طريقة فنية لجمع المعلومات التي تستخدم في استطلاع رأي مجموعة من الناس في مكان ووقت معين وفي موضع معين".

تم الاعداد للاستطلاع العام للشارع الليبي للإجابة عن سؤال مهم وهو كيف يتعرف متخذي القرار على هذه القضايا؟ وهل تكفي آراء الساسة والمسؤولين؟ أم أن هنالك دائما حاجة لاستطلاع آراء فئات المجتمع المختلفة للتعرف على تلك المشكلات وتحديد أولوياتها من وجهة نظر أفراد المجتمع، كما أن هناك حاجة إلى تحديد جمهور المواطنين للمشكلات التي يواجها مجتمعهم، سواء على المستوى العام أو الشخصي، فهذا من شأنه أن يلقي الضوء على القضايا التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من جانب المسؤولين.

ولتحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية العامة أو النوعية في رسم السياسات العامة وبهدف إشراك أفراد المجتمع وصناع ومتخذي القرار في بعض مؤسسات الدولة، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما أهم القضايا المجتمعية التي تهم المواطن الليبي؟**

بالإضافة تم وضع عدة تساؤلات تفرعت من التساؤل الرئيسي والتي تتمثل في:

1. ما أهم القضايا **الاجتماعية** التي تهم المواطن الليبي؟
2. ما أهم القضايا **الاقتصادية** التي تهم المواطن الليبي؟

3. ما أهم القضايا **السياسية** التي تهم المواطن الليبي؟
4. ما أهم القضايا **الثقافية** التي تهم المواطن الليبي؟
5. ما أهم التوصيات والمقترحات التي من شأنها معالجة تلك القضايا؟

واستهدفت عينات مثلت عامة الشعب بالإضافة إلى قيادات إدارية بمسح الكتروني وورقي.

حيث سينتج عن هذا الاستطلاع بيانات ومعلومات على شكل تقرير إحصائي مهمته:

1. توجيه صانعي القرار في مؤسسات الدولة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وغيرها.
2. دعم متخذي القرار بالمعلومات والدراسات لصناعة الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.
3. تعزيز الثقة بين مؤسسات الدولة والأفراد والمجتمع من خلال التعرف على آرائهم وفهم احتياجاتهم.
4. معرفة التوجه العام للمجتمع الوطني "المحلي" تجاه القضايا المجتمعية بمختلف مجالاتها.

➢ أهم البيانات/الإحصاءات:

أظهر تحليل البيانات الأولية للدراسة النتائج الآتية:

- أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة كانوا من المنطقة الغربية، تليها المنطقة الشرقية، ثم المنطقة الجنوبية، وهذا راجع لمراعاة الكثافة السكانية للمناطق.
- أن أعلى نسبة كانت لمن يحملون مؤهلات جامعية وتمثل هذه النسبة 50.1% من حجم العينة المستهدفة حسب تصنيف المستوى التعليمي.

المناطق	العدد	النسبة
الشرقية	770	27.0
الجنوبية	410	14.4
الغربية	1670	58.6
المجموع	2850	100.0

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
لا يوجد مؤهل	111	3.9
ابتدائي	86	3.0
إعدادي	254	8.9
ثانوي	733	25.8
جامعي	1426	50.1
ماجستير	186	6.6
دكتوراه	48	1.7
المجموع	2850	100.0

- كما أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الاجتماعي كانت على حسب أولوية الاختيار على التوالي هي: الفقر-الطلاق-الأخلاق والقيم الاجتماعية: وهذا يعني أن قضية الفقر احتلت المرتبة الأولى في الاختيار، الأمر الذي يعكس الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي. كما أن للفقر تأثير على السلوك الاخلاقي والقيمي فكثيراً ما نرى الفقير يدفعه فقره وحرمانه إلى سلوكيات غير أخلاقية كالعنف والسرقة والابتزاز والحقد والحسد وغيرها وهذا ما أكدته عينة الدراسة من خلال اختيار قضية تدهور القيم والاخلاق الاجتماعية بنسبة 73.3%. كما يتضح من اجابة عينة الدراسة بأن قضية الفقر من الأسباب المباشرة التي تؤدى إلى ظاهرة الطلاق والتي احتلت المرتبة الثانية في هذه الدراسة وبنسبة 78.4%.

وقد تم ربط هذه القضايا ببعض خصائص العينة مثل الوضع العائلي:

أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الاقتصادي هي:

1-احتلت قضية التضخم حسب إدراك الجميع -مواطنين وقيادات إدارية - على الترتيب الأول في اختيار الأولوية في القضايا بنسبة 83.7%.

2- وثانيا كانت قضية تدني سعر صرف الدينار الليبي بنسبة 76.2%

3- وجاءت قضية الفساد المالي والإداري ثالثا في الاختيار بنسبة 68.2%.

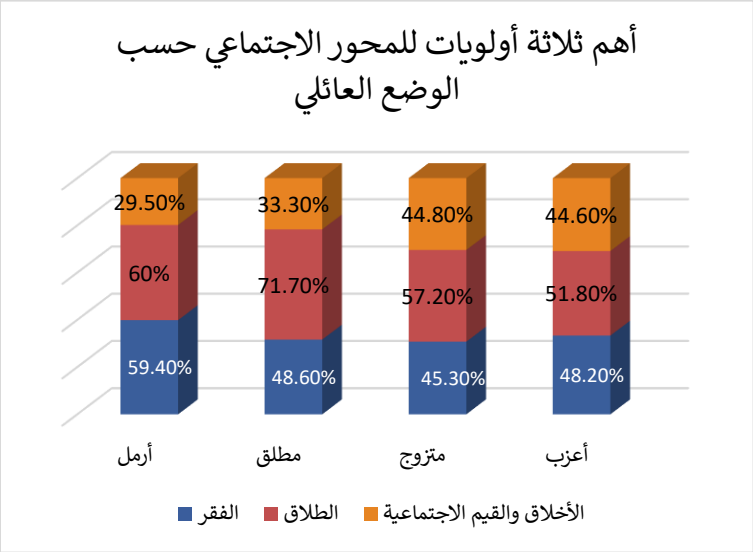

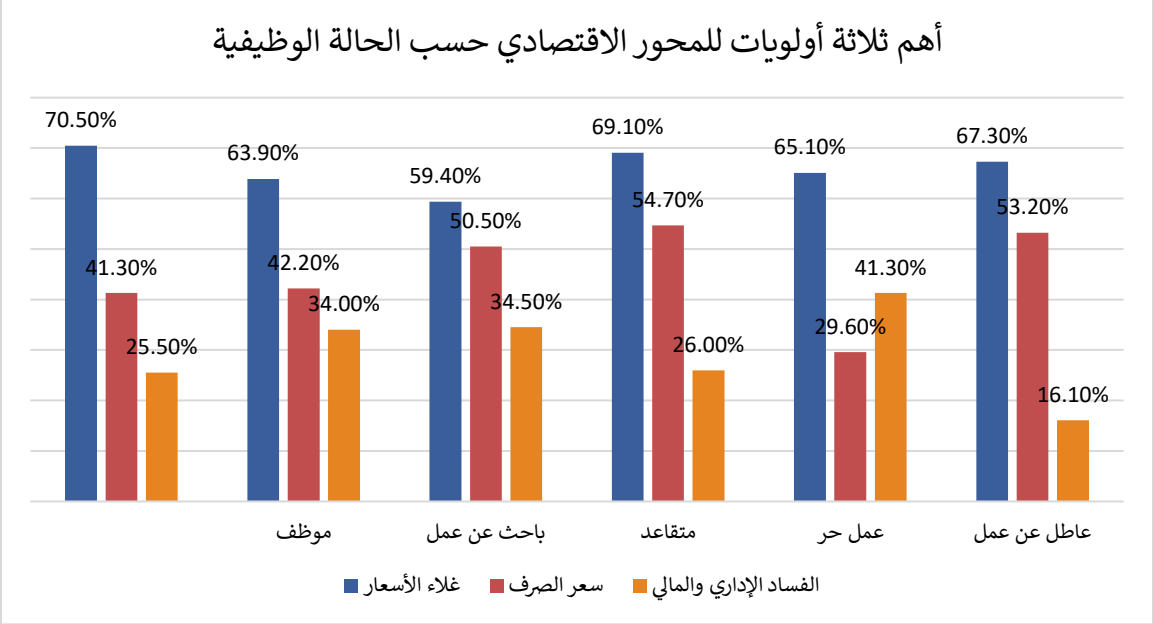

- أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور السياسي هي:

الرتبة	القضية	النسبة%
1	غياب الدستور	%83.6
2	النزاع السياسي	%74.6
3	الانتخابات	%69.5

1- جاءت قضية غياب الدستور في المقام الأول بنسبة 83.6%، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة لقضية عدم الاتفاق حول الدستور؛

2- جاءت قضية النزاع السياسي في الرتبة الثانية بنسبة 74.6%حيث يتضح من خلال هذه النتيجة أن المستطلعين يعطون أهمية كبيرة لإيجاد الحلول الناجعة للنزاعات السياسية، ولوضع حد للانقسامات التي حدثت في المجتمع الليبي وأدت إلى تمزق الوحدة الوطنية في البلاد.

3- جاءت قضية تعطيل الانتخابات في الترتيب الثالث بنسبة 69.5% وتؤكد هذه النتيجة على إدراك المستطلعين بأن تأخير الانتخابات يؤدي الي إطالة أمد الظروف الحالية السائدة في البلاد.

ونتج عن ربط قضايا المحور السياسي بخصائص العينة مثل توزيع العينة على المناطق:

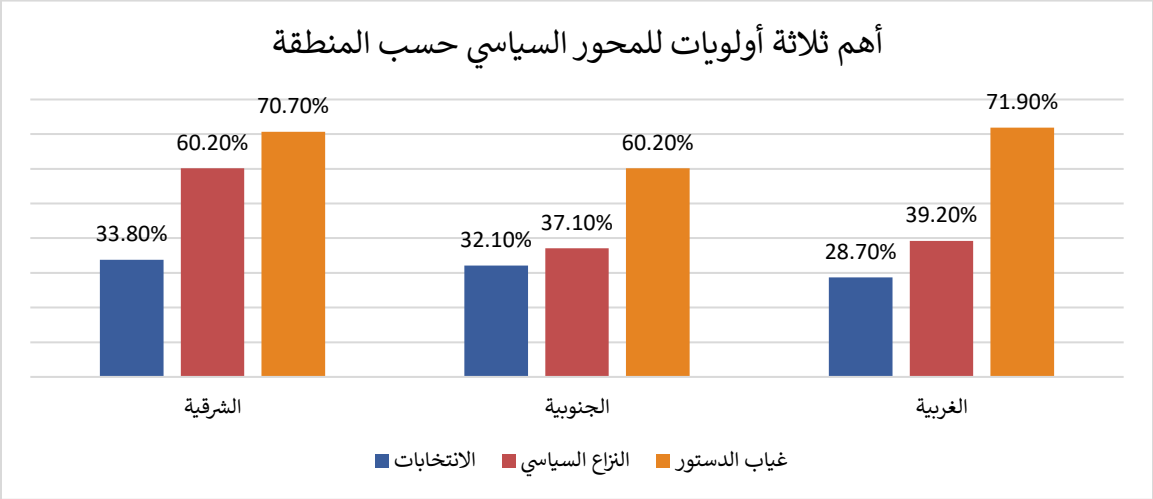

- أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الثقافي هي:

الأولوية	القضايا	النسبة%
1	إهمال دور الفنون والسينما والمسرح	%81.9
2	عدم تفعيل دور المراكز الثقافية	%75.8
3	سلوكيات مشينة وسيئة	%74.8

1- اختيرت قضية إهمال دور الفنون و السينما والمسرح أولا بنسبة 81.9% لما لها من آثار وانعكاسات مباشرة على المجتمع.

2- تم اختيار قضية عدم تفعيل دور المراكز الثقافية في المرتبة الثانية بنسبة 75.8%: مما يؤكد على ضرورة أن يكون للمراكز الثقافية دور مهم في العملية التربوية، وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3- ثم قضية سلوكيات مشينة وسيئة: بنسبة 74.8%، وبذلك أكد المستطلعون أن هناك سلوكيات سيئة ومشينة في مجتمعنا الليبي ولابد من الاهتمام لمعالجتها والحد من انتشارها.

- كما تم ربط القضايا الثلاثة الأولى لمحور الثقافة بخصائص العينة المختارة مثل الفئات العمرية:

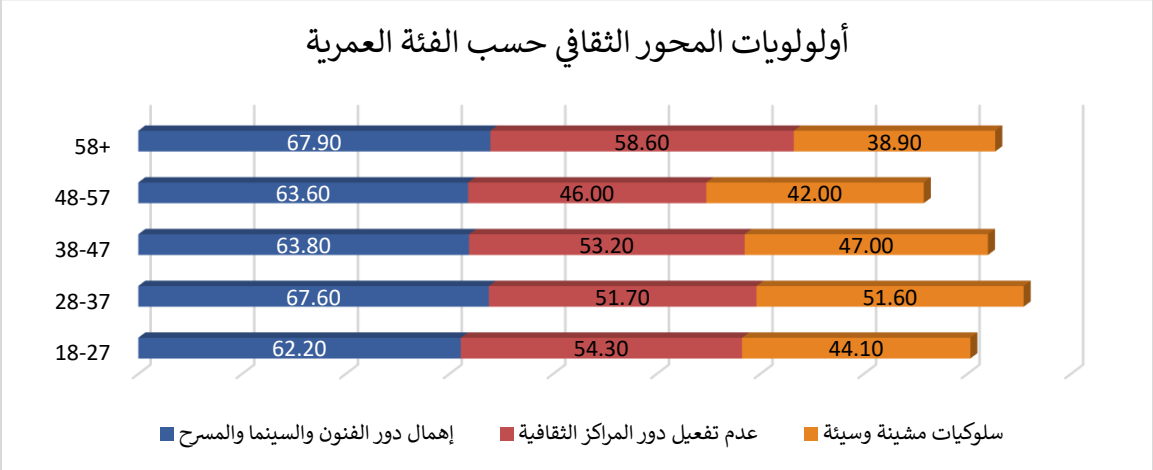

أما بالنسبة لتحليل وتفسير بيانات القيادات الإدارية فكانت نتائج البيانات الأولية على النحو التالي:

المناطق	العدد	النسبة
الشرقية	29	37.7
الجنوبية	9	11.7
الغربية	39	50.6
المجموع	77	100.0

حيث يتضح أن أعلى نسبة من أفراد عينة الفئة المستهدفة من الدراسة كان من المنطقة الغربية بنسبة بلغت 50.6%، تليها المنطقة الشرقية بنسبة بلغت 37.7%، تليهما المنطقة الجنوبية بنسبة لم تتجاوز 11.7% من إجمالي مجتمع الدراسة.

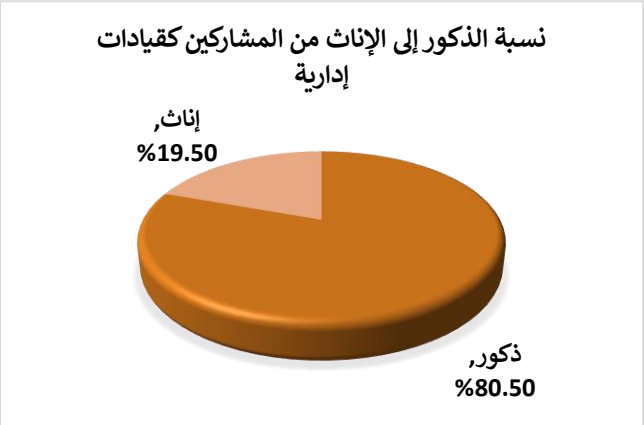

كما يتبين أن أعلى نسبة من فئة الذكور، حيث بلغت نسبتهم 80.5%، في حين كانت فئة الإناث بنسبة 19.5%، وهذا يبيّن أن أغلب القيادات الإدارية في مجتمعنا الليبي كانت من شريحة الذكور. كما أن أعلى نسبة من أفراد مجتمع الدراسة من شريحة القيادات الإدارية تتراوح أعمارهم من (48-57) بنسبة 32.5%، يليهم الذين أعمارهم من (38-47) بنسبة 29.9%، ثم الذين أعمارهم من 58 سنة فأكثر بنسبة 28.6%، يليهم الذين أعمارهم من (28-37) بنسبة 6.5%، وكانت النسبة الأدنى من الإجمالي للذين أعمارهم من (18-27) بنسبة 2.6%، وهذا ما يوضح بأن أعمار أفراد القيادات الإدارية بعيدة كل البعد عن الأعمار غير المكتملة النضج، وأنه لا شك أن سيرهم مليئة بالمحافل العلمية.

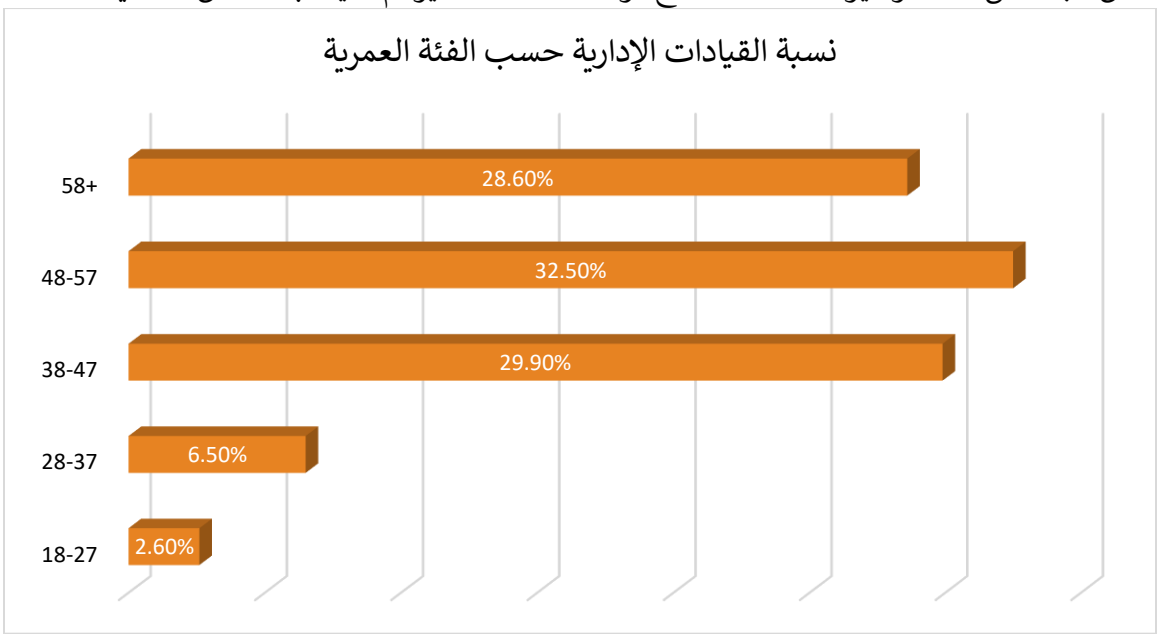

أما بالنسبة لاختيار القضايا في المحور الاجتماعي:

إن أهم القضايا الاجتماعية من خلال رأي القيادات الإدارية التي من الممكن دراستها وصولاً لمعالجتها في المجتمع الليبي، ثم ترتيب الثلاث الفقرات الأولى ترتيباً تنازلياً هي كما يلي:

الأولوية	القضايا	النسبة%
1	الطلاق	81.4
2	الأمن والاستقرار	37.7
3	الاخلاق والقيم الاجتماعية	34.8

1. جاءت قضية (الطلاق) في الترتيب الأول وبنسبة 81.4%، وبذلك تتفق عينتي الدراسة (عامة الناس، والقيادات الادارية) على أن ظاهرة الطلاق تمثل مشكلة وقضية تمس أمن واستقرار المجتمع.
2. جاءت قضية (الأمن والاستقرار) في المرتبة الثانية بنسبة 37.7%.
3. وجاءت قضية (الأخلاق والقيم الاجتماعية) في الترتيب الثالث وبنسبة 34.8% وتتبين مدى أهمية هده القضية من خلال اتفاق العينتين (عامة الناس والقيادات الإدارية).

أما قضايا المحور الاقتصادي حسب القيادات الإدارية فكانت على النحو التالي:

وهذا يوضح أنه ومن خلال رأي القيادات الإدارية تم ترتيب القضايا الثلاثة الأولى ترتيباً تنازلياً كما يلي:

الأولوية	القضايا	النسبة%
1	غلاء الاسعار	%82.9
2	سعر الصرف	%75.9
3	الفساد المالي والإداري	%75.7

1. جاءت قضية (غلاء الأسعار) في الترتيب الأول. بنسبة 82.9%
2. وجاءت قضية (سعر الصرف) في الترتيب الثاني بنسبة 75.9%
3. بينما جاءت قضية (الفساد المالي والإداري) في الترتيب الثالث بنسبة 75.7%.

أما قضايا المحور السياسي حسب القيادات الإدارية فكانت على النحو التالي:

الأولوية	القضايا	النسبة
1	غياب الدستور	%87.5
2	المصالحة الوطنية	%74.2
3	توحيد المؤسسات	%68.3

1. جاءت قصية (غياب الدستور) في المرتبة الأولى بنسبة 87.5%.
2. وجاءت قضية (المصالحة الوطنية) في المرتبة الثانية بنسبة 74.2%.
3. وجاءت في المرتبة الثالثة قضية (توحيد المؤسسات) بنسبة 68.3%.

أما قضايا المحور الثقافي حسب القيادات الإدارية فكانت على النحو التالي:

الأولوية	القضايا	النسبة
1	إهمال دور الفنون والسينما والمسرح	%88.9
2	الثقافة الدخيلة	%74.4
3	سلوكيات مشينة وسيئة	%73.8

1. جاءت قضية (إهمال دور الفنون والسينما والمسرح) في الترتيب الأول بنسبة 88.9%، ونجد أن هناك توافقاً في آراء كل من القيادات الإدارية وعامة الناس على أهمية هذه القضية، إلا أنها لم تلق أي اهتمام من الوزارات المختصة.
2. جاءت قضية (الثقافة الدخيلة) في الترتيب الثاني وبنسبة 74.4 %
3. جاءت قضية (سلوكيات مشينة وسيئة) في الترتيب الثالث وبنسبة 73.8 % نجد أن هناك توافق كبير في أراء كل من القيادات الادارية وعامة الناس على أهمية هذه القضية، ومدى انتشارها في مجتمعنا الليبي.

➢ الخاتمة:

من خلال التقرير الذي تضمن تقييم ومراجعة واقع القضايا التي تهم المواطن في المجتمع الليبي من عدة جوانب: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وتحليل نتائج الاستطلاع، تم اقتراح عدة حلول ومعالجات لتقليل آثار تلك القضايا، نذكر منها:

1. إجراء دراسات بحثية معمقة حول مخرجات ونتائج استطلاع الرأي في كافة المحاور.
2. صياغة رؤية استراتيجية لرفع مستوى الوعي والإدراك لدى المواطن وبث قيم التطوع والمشاركة بتضافر جهود المؤسسات الحكومية المعنية كالهيئة العامة للأوقاف، ووزارة التعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العدل، ووزارة الثقافة وهيئة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.
3. تبني رؤية استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي والسياسي.
4. تفعيل دور وسائل التواصل بكل أنواعها في تعزيز القيم والأخلاق ونشر الوعي المجتمعي ومحاربة الثقافات والسلوكيات الدخيلة والتي تتنافى مع أخلاقيات وسلوكيات مجتمعنا المحافظ.
5. العمل على معالجة مشكلة البطالة بدعم المشاريع التنموية والإنتاجية وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغرى والمتوسطة وتعزيز الثقافة والذهنية المنتجة بدلاً من الاستهلاكية.
6. الإسراع بالتوافق على المسار الدستوري والتعجيل بالانتخابات تحقيقاً لمبدأ التداول السلمي للسلطة من أجل خلق حالة استقرار سياسي وأمني في البلاد.
7. العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد من تفشي إهدار المال العام، ومراعاة ترشيد الإنفاق والعمل على دمج المؤسسات السيادية للدولة.
8. تفعيل دور الإعلام والمراكز الثقافية لتعزيز الهوية والثقافة العربية والإسلامية والاهتمام بالمواهب وفتح فضاءات تمكنهم من صقل مواهبهم سعيا لخلق جيل قادر على بناء مستقبل أفضل.

مصفوفة الإجراءات

مصفوفة الإجراءات التنفيذية المقترحة لمشروع استطلاع الراي حول اهم القضايا المجتمعية

الهدف	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
المحور الاجتماعي	اجراء بحوث علمية نوعية معمقة عن: الفقر في المجتمع الليبي	مجموعة من المراحل ولخطوات المنظمة والمقصودة لجمع المعلومات والبيانات حول القضية وتوثيقها باتباع أساليب علمية وصولا الي إمكانية حل تلك القضايا والمشكلات من خلال النتائج التي يتم التوصل اليها. _ محاضرات توعوية لنبذ ثقافة الفقر.	يعتمد على الجهات المنفذة والراعية	المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والجهات ذات العلاقة مثل وزارة الاقتصاد وزارة الشئون الاجتماعية،	وزارة الثقافةالمجتمع المدني	- بحوث علمية تعميم نتائجها وتوصياتها على الجهات ذات الاختصاص من أجل العمل على رسم السياسات واتخاد قرارات بالخصوص. - وضع مؤشرات للفقر - نبذ نشر ثقافة الفقر
	اجراء بحوث علمية نوعية معمقة عن: الطلاق في المجتمع الليبي.	بحوث علمية نوعية عن ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي على أن تكون مستوى ليبيا، ثم اجراء مقارنة بين نتائج البحوث. التوعية بالآثار الناجمة عن ظاهرة الطلاق على الأسرة والمجتمع التوعية من خلال المحاضرات وورش العمل للمقبلين على الزواج ومعايير اختيار الزوج للطرفين برامج وحوارات مرئية لمناقشة الظاهرة		المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة العدل	وزارة الأوقاف. منظمات المجتمع المدني وسائل الاعلام المختلفة وسائل التواصل الاجتماعي	نتائج البحوث، ومقارنتها والوصول الى رسم سياسات واتخاد قرارات بالخصوص
	اجراء بحوث علمية نوعية معمقة عن: تدني القيم والأخلاق في المجتمع الليبي.	بحث اجتماعي نوعي معمق التوعية التركيز في خطب الجمعة وحلقات الدكر في المساجد على القضايا الاجتماعية والظواهر الاجتماعية المهمة. إعادة النظر في المناهج التعليم الأساسي. تفعيل دور الاعلام المرئي والمسموع بشكل مكثف.		المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وزارة الشئون الاجتماعية وزارة العدل	وسائل الاعلام وزارة الثقافة وزارة التعليم	قوانين مفاعلة برامج توعوية وحوارات مجتمعية في جميع القطاعات والمؤسسات (الدينية، الاجتماعية، الثقافية ، الإعلامية)

الهدف	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
المحور الاجتماعي	دعم منظمات المجتمع المدني المحلية	إقامة شركات بين منظمات المجتمع المدني المحلية والمؤسسات الحكومية لتعزيز دورها الإنساني في مجال العمل الاجتماعي	يعتمد على الجهات المنفذة والراعية	مجلس النواب، المجلس الرئاسي منظمات المجتمع المدني المحلية بمختلف نشاطاتها الجهات الحكومية كلا حسب مجاله		اصدار قانون ينظم عمل منظمات لمجتمع المدني المجتمع المدني بالتوازي مع الجهات الحكومية. محاضرات توعية وتثقيف، برامج تدريبية، بناء قدرات، مساءلة اجتماعية الخ
	إنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الاسري والاجتماعي والنفسي بالبلديات والمحلات	مكاتب متخصصة بالنظر في الشكاوى والمشاكل الاسرية ومحاولة الحد من الاثار الناجمة عنها مثل / الطلاق. المشاكل الاسرية		وزارة الحكم المحلي (البلدية/ المحلات) وزارة الشؤون الاجتماعية		احتواء المشكلات في مهدها
	العمل تعزيز الامن والاستقرار	تفعيل القوانين محاضرات التوعية وتعزيز قيم المواطنة		وزارة الداخلية وزارة العدل الهيئات القضائية	كل مؤسسات الدولة	تنفيذ وتفعيل القوانين الموجودة وإصدار قوانين جديد تتناسب والمرحلة، المحاسبة والشفافية
	تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال العمل الاجتماعي	دعم منظمات المجتمع المدني وتوجيهها للإداء دورها الإنساني في مجال العمل الاجتماعي		مفوضية المجتمع المدني وزارة الثقافة وزارة الشؤون الاجتماعية		مساهمة فعالة لمنظمات المجتمع المدني في تفعيل المسئولية المجتمعية
	العمل انشاء مكاتب لعلاج المشاكل الاسرية	انشاء مكاتب مختصة بمعالجة المشاكل الاسرية للعمل على الحد من الاثار الناجمة عن المشاكل الاسرية التي يترتب عليها الانفصال / الطلاق.		وزارة الشؤون الاجتماعية		
	برامج توعية وتثقيف للمواطن الليبي	لأهمية دوره في ابراز اهم القضايا التي تهم المجتمع				

الهدف	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
المحور الاقتصادي	معالجة مشكلة غلاء الأسعار (التضخم)	الحد من الاحتكار والتواطؤ بين المنتجين والباعة والمشغلين في سوقي السلع والخدمات وسوق العمل.	يعتمد على الجهات المنفذة والراعية	مجلس النواب وزارة الاقتصاد		تعزيز المنافسة في السوقين يؤدي إلى الحد من التحكم في الأسعار والأجور.
		الشروع في تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة من خلال صيغ المضاربة والمزارعة الإسلاميتين.		مجلس النواب مجلس الوزراء	القطاع الخاص	من شأن الأخذ بالصيغ الإسلامية تعزيز دور أصحاب الجهد في إدارة المؤسسات الانتاجية ومن ثم الحد من تضررهم من غلاء الأسعار.
		العمل على رفع سعر صرف الدينار الليبي.		مصرف ليبيا المركزي		رفع سعر صرف الدينار الليبي يقلل من معدلات التضخم المستورد.
	معالجة مشكلة تدني سعر صرف الدينار الليبي	اشتراط بيع الصادرات الليبية بالدينار الليبي		المؤسسة الوطنية للنفط	المصرف المركزي	القبول بالدينار الليبي لسداد قيمة الصادرات يؤدي إلى رفع قيمته
		الحد من عمليات المضاربة على الدينار الليبي				الحد من عمليات المضاربة على الدينار الليبي تحد من تقلب سعر صرفه في السوق الموازية
		تعزيز الملاحقة الإدارية والقضائية لقنوات تسريب العملات الأجنبية إلى السوق الموازية		المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي	وزارة العدل	الحد من تسرب العملات الأجنبية من المؤسسات النقدية والمصرفية يحد من عمليات المضاربة على الدينار الليبي
		الحد من السلطة التقديرية لمحافظي مصرف ليبيا المركزي والركون للقرارات الجماعية التي يصدرها مجلس الإدارة فيما يتعلق بسعر الصرف والسياسات النقدية.			مجلس النواب	الحد من السلطة التقديرية للمحافظ واللجوء إلى العمل الجماعي من خلال مجلس الإدارة يحد من القرارات غير المدروسة المتعلقة بسعر الصرف والسياسات النقدية

	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
	معالجة مشكلة تفشي الفساد المالي والإداري	العمل على نشر القيم الدينية التي تنهى عن أكل أموال الناس بالباطل والفساد في الأرض ونبذ القيم المادية والنفعية	يعتمد على الجهات المنفذة والراعية	وزارة الاوقاف	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	من شأن تعزيز القيم الدينية والوطنية الحد من تفشي الفساد المالي والإداري.
		الحد من التفاوت الكبير في الثروات وتكريس قيم العدالة والمساواة، واحترام حقوق الإنسان.		المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي	مجلس النواب مجلس الوزراء	الحد من التفاوت الكبير في الثروات وتكريس قيم العدالة والمساواة من شأنه الحد من لجوء الفقراء للفساد من أجل الارتقاء الطبقي.
		تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والتعلق بالهوية الوطنية ونبذ التعلق بالقبلية والمناطقية والتحذير من منطق المحاصصة.				من شأن نبذ العصبية القبلية والمناطقية الحد من التعامل من المال العام بذهنية الغنيمة.
		تفعيل دور القضاء والأجهزة الرقابية في مكافحة الفاسدين وحمايتهم من تعقب الفاسدين لهم، وتشديد القوانين المتعلقة بالحد من الفساد ومعاقبة الفاسدين.			مجلس الوزراء ووزارة العدل	تفعيل دور القضاء والأجهزة الرقابية وحماية العاملين
	معالجة مشكلة البطالة	تصميم منظومة للباحثين عن عمل حسب المناطق والتخصصات والنوع		وزارة العمل والتأهيل وزارة المالية وزارة التخطيط المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي		تنسيب الباحثين عن العمل بما يؤام التخصصات – موائمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

الهدف	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
المحور السياسي	حث كل القوى السياسية على الإسراع في التوافق على المسار الدستوري	تفعيل لجنة صياغة الدستور	ثلاثة أشهر	الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي	الجهات التشريعية الليبية	الخروج بقاعدة دستورية. للانتخابات والتخلي عن مبدأ المراحل الانتقالية في معالجة الأزمة الليبية وتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة للخروج بشكل نهائي من الأزمات التشريعية
	التوقف عن التمديد الذاتي للأجسام السياسية القائمة حث القوى السياسية على الإسراع في إجراء العملية الانتخابية (البرلمانية والرئاسية) بالتشاور مع النخب والخبراء ومكونات المجتمع المدني الليبي. وقف خطاب الكراهية والعنف في وسائل الاعلام	بناء نموذج ناجح للمصالحة الوطنية لدعم مشروع المصالحة الوطنية.	سنة	الجهات التشريعية المجلس الرئاسي وسائل الاعلام اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالتشاور مع النخب والخبراء ومكونات المجتمع المدني	انتهاء الصرعات والنزاعات، وخلق حالة من الاستقرار السياسي والأمني الخروج من التشوهات التي أفرزتها حالة الصراع وتسيس المؤسسات الوصول الى تسوية سياسية للمحافظة على وحدة البلاد دخول البلاد في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية
	تنفيذ برامج توعية للمواطن بأهمية دور الانتخابات في دعم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. توعية افراد المجتمع بأهمية حسن اختيار ممثليهم وناخبيهم. إعداد خطة عمل بشأن الانتخابات دعم الجهود الراهنة نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال العام الحالي	انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة متوافقة مع المعايير الدولية تساهم فيها كل شرائح المجتمع الليبي لضمان نجاحها	سنة	المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وزارة التعليم وزارة الداخلية وسائل اعلام محلية ودولية مؤسسات المجتمع الدني	المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	الاستفتاء على مسودة الدستور يتوافق عليها كل الأطياف الليبية إجراء الانتخابات والوصول الى اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، وإنهاء المراحل الانتقالية الحالية. تصل البلاد إلى مرحلة الاستقرار الدائم وفق رؤية ليبية.

الهدف	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
المحور الثقافي	معالجة مشكلة اهمال دور الفنون والسينما والمسرح	الاهتمام بدور السينما في نشر الثقافة المجتمعة العمل على تبني أعمال مسرحية وسينمائية وطنية تساهم في الحد من الظواهر السلبية والحد من خطاب الكراهية		مجلس الوزراء وزارة الثقافة والتنمية المجتمعية مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال وزارة الثقافية والتنمية المجتمعية الهيئة العام للأعلام والمسرح	القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	رفع درجة الوعى المجتمعي في كل القضايا التي تساهم في تحقيق تنمية اجتماعية كتنمية الشخصية الوطنية والمساهمة في تعزيز المشاركة في الشأن العام وفي صنع القرار وتنمية اقتصادية المتمثلة في جذب السياح واستقطاب الاستثمارات المساهمة في نشر الوعي المجتمعي بتقبل الأخر والحد من الظواهر الغير مرغوب بها وإرساء القيم والأخلاق الحميدة وتساهم في إساء مبدأ العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي
	معالجة مشكلة عدم تفعيل دور المراكز الثقافية	تحقيق تنمية ثقافية ورفع الوعي الثقافي وبناء الانسان وتوسيع أرضية الحوار بين الطاقات الفكرية والثقافية تعزيز دور المراكز والنوادي الثقافية في نشر ثقافة التسامح ونبذ خطاب الكراهية وتعزيز الهوية الوطنية خلق الفضاءات المعرفة والاجتماعية للمساهمة في اتاحة الفرص للشباب للمشاركة من خلال الندوات والمؤتمرات والأمسيات الشعرية والمعارض والفنون التشكيلة		وزارة الثقافة والمجتمع المدني المراكز العلمية والبحثية والثقافية وزارة الشباب وزارة التعليم العالي		تزويد الشباب بمعلومات في كافة المجالات والنشاطات الاقتصادية والتنموية والإبداعية. نشر الوعي بين أبناء المجتمع وخلق جيل متثقف يساهم في تحقيق مستقبل مشرق اتاحة الفرصة للشباب لتزويد بمعلومات ضرورية لتقوده م نحو تبني أفكار وطرق جديدة للعمل والإبداع

	المهمة أو النشاط	وصف النشاط	زمن التنفيذ	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الجهات المشاركة	المؤشرات/النتائج
	معالجة مشكلة سلوكيات مشينة وسيئة	العمل على ترسيخ القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف تطبيق إجراءات قانونية للحد من السلوكيات الغير مرغوبة والمنافية الأخلاق العامة تبني برامج توعية لتعزيز القيم الإيجابية والسلوكيات المرغوبة في المجتمع والعمل على إطفاء السلوكيات الغير مرغوبة		الجهات التشريعية المجلس الرئاسي وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب الهيئة العامة للأوقاف الهيئة العامة للإعلام وزارة الثقافة مؤسسات المجتمع المدني		تبني خطاب ديني وثقافي من المؤسسات الاجتماعية والدينية بتعزيز القيم الأخلاقية الحميدة التي يحث عليها الدين الإسلامي وتتناسب مع مجتمعنا. تجريم السلوكيات المشينة التي تتنافى مع مجتمعنا الليبي تبني مناهج تعليمية ومناشط ثقافية تعزيز القيم والأخلاق الحميدة وتعمل على رفض السلوكيات الغير حميدة
	معالجة قضية الثقافة الدخيلة	العمل على تبني برامج توعوية لتعزيز قيمنا الدينية وعاداتنا وتقاليدنا توعية الاسر بخطورة تسرب ثقافات المجتمعات التي تختلف مع اخلاق مجتمعنا وتمس هويتنا الليبية وتتنافى وقيمنا الدينية				تبني حملات توعوية من المؤسسات الاجتماعية والدينية لتعزيز قيمنا الدينية وعاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية وتوجه المجتمع لتفادي دخول ثقافات جديدة غير مقبولة في مجتمعنا توجيه البرامج الاذاعية والتلفزيونية وبرامج الأطفال وإقامة الحواريات لتوعية الاسرة بخطورة تأثير تسرب ثقافات غريبة عن مجتمعنا وما يترتب عليها من تغيير غير مرغوبة في ثقافتنا